اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

10 May 2007
Arabic
Original: English

الدورة الأولى

فيينا، ٣٠ نيسان/أبريل – ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧

المجموعة الأولى

ورقة عمل مقدمة من النرويج

المضي قدما في جدول أعمال نزع السلاح

١ – نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي يخدمان الهدف نفسه، هدف إزالة وجود الأسلحة النووية. وقد تجلى حقا الترابط الوثيق بين نزع السلاح وعدم الانتشار في المبادئ والأهداف المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح التي اعتُمدت في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥.

٢ – وترى النرويج أنه يجب وضع تدابير عدم انتشار فعالة وذات صدقية لبلوغ الهدف المشترك، إخلاء العالم من الأسلحة النووية.

٣ – وفي الوقت نفسه، لا يمكن تحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية دون التعجيل بعملية نزع السلاح وتعميقها. ورغم التخفيض الكبير في الترسانات النووية منذ نهاية الحرب الباردة ، لا يزال يسود شعور بأن عملية نزع السلاح لا تتحرك بالسرعة الكافية. بل ثمة مخاوف من مغبة أن يكون العالم متجها نحو حقبة نووية ثانية.

٤ – لقد آن الأوان لمضاعفة الجهود وتحديد مسار ثابت يمكن بموجبه للدول الأطراف في المعاهدة، وبخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن تحقق مجمل أهداف نزع السلاح الشامل المنصوص عليها في المعاهدة. ويتطلب هذا الأمر تقييما للوضع الحالي والاستفادة في الوقت نفسه من الإنجازات التي تحققت بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠.

٥ - وتشجع النرويج الدول الحائزة للأسلحة النووية على مواصلة خفض حالة الاستعداد التشغيلي لأسلحتها على نحو ما اتُفق عليه في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠.

٦ - وتدعو النرويج إلى بذل جهود جديدة لإشاعة مناخ دولي يفضي إلى المضي قدما في جدول أعمال نزع السلاح.

ضرورة مواصلة التخفيضات

٧ - لا يزال في العالم أكثر من ٠٠٠ ٢٧ رأس نووي وآلاف الأطنان من المواد الصالحة لصنع الأسلحة. ويُبرِزُ الخطرُ الحقيقي من إمكان وقوع هذه الأسلحة أو المواد في أيدي إرهابيين الحاجة الملحة إلى خفض أعدادها وكمياتها.

٨ - ولقد تحقق الكثير في هذا المجال منذ نهاية الحرب الباردة. وستؤدي اتفاقات مثل معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) ومعاهدة موسكو (سورت) إلى مزيد من التخفيضات. بيد أن العمل بموجب معاهدة ستارت سينتهي في عام ٢٠٠٩، كما سيتعين تجديد العمل بمعاهدة موسكو (سورت) في عام ٢٠١٢. ومن المشجع قيام الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي ببدء مشاورات بشأن تمديد معاهدة ستارت. وتأمل النرويج أن تؤدي تلك المحادثات إلى مواصلة التخفيضات على أساس مبادئ أساسية لنزع السلاح مثل اللارجعة والشفافية والتحقق.

٩ - وتواصل النرويج تشجيع الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على اتخاذ خطوات تدريجية لمعالجة مسألة الأسلحة النووية غير الاستراتيجية بهدف تنفيذ المبادرات النووية الرئاسية ١٩٩١/١٩٩٢ تنفيذا تاما والتوصل إلى ترتيب ملزم قانونا.

١٠ - وتشكل أيضا التخفيضات التي لا رجعة فيها في الترسانات النووية ومخزونات المواد المتصلة بالأسلحة وتدميرُهما تعبيرا واضحا عن النية في تقليص دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية.

١١ - وستشجع النرويج أيضا الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية على مواصلة جهودها في التحضير لإجراء تخفيضات في ترساناتها.

١٢ - وترحب النرويج بالخطوات التي اتخذتها فعلا بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية لإتاحة المخزونات العسكرية الفائضة للاستخدامات المدنية. ويدل هذا على أن نزع السلاح النووي يمكن أن يسهل ممارسة الحق في الاستخدامات السلمية.

١٣ - بيد أن النرويج أصيبت بخيبة أمل لعدم تنفيذ المبادرة الثلاثية قط. لذا تشجع النرويج الدول الحائزة للأسلحة النووية والوكالة الدولية للطاقة الذرية على إعادة النظر في تنفيذ هذه المبادرة الهامة أو استكشاف إمكانية وضع ترتيبات جديدة. ويبدو أن الأطر التقنية والإجرائية والقضائية التي وُضعت بموجب المبادرة الثلاثية توفر أساسا جيدا لجهود التحقق من نزع السلاح في المستقبل.

وضع سقف للإنتاج مستقبلا

١٤ - من المثبط إلى حد كبير عدم إحراز المجتمع الدولي تقدما في مجال وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية نحن في أمس الحاجة إليها. فطوال أكثر من ١٠ سنوات ظل التفاوض بشأن وضع معاهدة من هذا القبيل يُعتبر الخطوة التالية على جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف.

١٥ - وإلى أن يتم التوصل إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، من الأهمية بمكان أن تعلن الدول الحائزة للأسلحة النووية أو أن تعيد تأكيد وقفها الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. وتحث النرويج جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم تعلن بعد عن وقف اختياري، على أن تفعل ذلك في أبكر وقت.

١٦ - ويبدو أن مؤتمر نزع السلاح بات اليوم أقرب من ذي قبل من بدء مفاوضات بشأن وضع معاهدة من دون شروط مسبقة وعلى أساس اقتراح الرؤساء الستة، لذا تحث النرويج بقوةٍ جميع الدول الأعضاء المشاركة في مؤتمر نزع السلاح على إظهار أقصى قدر من المرونة فتكسر في النهاية حالة الجمود التي وصل إليها المؤتمر.

١٧ - ومن المنظور النرويجي، ستحدد معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية سقفا لإنتاج مواد الأسلحة في المستقبل، ما يعني أنها ستشكل واحدا من أكثر التدابير فعالية للحؤول دون حصول مزيد من سباقات التسلح النووي. وهي بذلك ستبعث برسالة واضحة من أجل مواصلة تقليص دور الأسلحة النووية في المستقبل.

١٨ - وينبغي أيضا لمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أن تنص على أحكام متعلقة بالتحقق وأن تعالج قضية المخزونات. ومع أن النرويج تدرك المخاوف من أن التحقق قد لا يشكل نظاما كاملا، تجدر الإشارة أيضا إلى الخبرة الكبيرة التي اكتُسبت على مر السنين في مجال التحقق. والدول غير الحائزة للأسلحة النووية ملزَمة أصلا بحكم الواقع بمعاهدة مقرونة بالتحقق. وسبق لعدد من الدول الحائزة للأسلحة النووية أن وضعت بعضا من منشآتها المدنية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما أن جميع المرافق المدنية

للتخصيب وإعادة المعالجة الموجودة في فرنسا والمملكة المتحدة متاحة لتطبيق ضمانات الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبالنظر إلى إمكان إنهاء نشاط بعض المرافق العسكرية القائمة في المستقبل، يبدو التحقق أقل صعوبة بكثير.

١٩ - كما أن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تشمل أيضا معالجة مسألة المخزونات الحالية من المواد الانشطارية، سيعزز بلا شك البعد المتعلق بنزع السلاح من هذه المعاهدة. وإلى أن يتم الاتفاق على ذلك، تشجع النرويج الدول الحائزة للأسلحة النووية على إخضاع المواد التي لم تعد مطلوبة للأغراض العسكرية لنظام التحقق للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٢٠ - ومن التجربة النووية التي أُعلن عن قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بها العام الماضي تتبين الضرورة الملحة لإتمام إدخال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. لذا تحث النرويج جميع البلدان الواردة في المرفق الثاني على التصديق على هذه المعاهدة في الوقت المناسب.

٢١ - وإلى أن تسري معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، يجب على المجتمع الدولي أن يحافظ على استمرار احترام عُرف عدم إجراء تجارب. ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تحافظ على وقفها الاختياري للتجارب. ويجب تقديم الدعم السياسي والمالي لمنظمة المعاهدة لإنجاز نظام الرصد الدولي. ومع أهمية هذه الخطوات، تكرر النرويج التأكيد أن هذه الخطوات لا يمكن أن تحل محل الأهمية التي يكتسيها وجود حظر سار ملزم قانونا، على إجراء التجارب.

المناطق الخالية من الأسلحة النووية وضمانات الأمن السلبية

٢٢ - ترى النرويج أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس المبادئ التوجيهية الثابتة للأمم المتحدة هو إسهام رئيسي في تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية. فوجود مناطق كهذه سيؤدي إلى تعزيز مناخ الثقة والاستقرار على الصعيد الإقليمي، وهما شرطان أساسيان لمواصلة تخفيض الأسلحة.

٢٣ - كما يشكل مفهوم المناطق الإقليمية الخالية من الأسلحة النووية سمة هامة لمحمل النظام العالمي لعدم الانتشار.

٢٤ - وسيسهل وجود هذه المناطق عملية توفير ضمانات أمنية سلبية ملزمة قانونا. وبهذه الطريقة، تسهم المناطق الخالية من الأسلحة النووية في تحقيق هدفنا المتفق عليه، وهدف الحد من دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية.

٢٥ - وتأمل النرويج أن يكون بالإمكان المضي في مسألة الترويج لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. ومن شأن جعل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية أن يشكل إنجازا هاما في مجال نزع السلاح. وكذلك الأمر بالنسبة إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط.

٢٦ - كما ستسهم ضمانات الأمن السلبية في تفعيل المعاهدة عن طريق الحد من شهية الدول لحيازة الأسلحة النووية الأمر الذي يدعم جهود تحقيق عدم الانتشار. وتسهم أيضا ضمانات الأمن السلبية في نزع السلاح النووي عن طريق إزالة استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ما سيؤدي بدوره إلى تقليص دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية.

٢٧ - وما فتئت النرويج تؤيد بدء مفاوضات للتوصل إلى ضمانات أمن سلبية ملزمة قانونا ضمن إطار معاهدة عدم الانتشار. وإلى أن يتم ذلك، تهيب النرويج بالدول الحائزة للأسلحة النووية الوفاء بضماناتها الأمنية الأحادية الجانب التي أعلنتها في مجلس الأمن عام ١٩٩٥.

الشفافية

٢٨ - تشكل الشفافية تدبيرا أساسيا من تدابير بناء الثقة. ومن الأهمية بمكان أن تتحلى الدول الحائزة للأسلحة النووية بالإرادة للوفاء بالتزاماتها في مجال نزع السلاح. وقد أظهرت المشاورات الأخيرة في مؤتمر نزع السلاح أن ثمة إدراكا سائدا بأن في الإمكان القيام بالمزيد في هذا المجال.

٢٩ - ومع أن زيادة الشفافية هي واجب على جميع الدول الأطراف، تقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية خاصة في هذا الصدد. وتقدِّر النرويج التقارير التي قدمتها الدول الحائزة للأسلحة النووية في الدورة السابقة لاستعراض المعاهدة وترحب بالتقارير المزمع تقديمها في عملية استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠.